جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

صعوبات تطبيق نتائج البحوث الميدانية في المجالات الامنية وكيفية التغلب عليها

د . نصيف فهمي

الرياض

1417 هـ - 1996 م

صعوبات تطبيق نتائج البحوث الميدانية في المجالات الأمنية وكيفية التغلب عليها

د. نصيف فهمي
أستاذ علم الاجتماع ـ كلية الآداب
جامعة الملك سعود

قياسات حالة رطوبة تابعة
لجهد سلفات تيتراميثيل كالسيوم في

بحوث تطبيقية
[illegible] قيلح [illegible] الله [illegible]
[illegible] عبد الله [illegible]

صعوبات تطبيق نتائج البحوث الميدانية في المجالات الأمنية وكيفية التغلب عليها

المقدمـــــة:

يهدف البحث العلمى إلى الوصول للحقائق الأساسية التي تتعلق بظاهرة معنية، كما يهدف إلى تقديم إضافة جديدة، وهذه الإضافات تختلف من بحث إلى آخر ويحاول الباحث أن يصل إلى تفسير لظاهرة من الظواهر مثل ظاهرة انتشار المخدرات، أو ظاهرة انحراف الاحداث. ويمكن أن يكون هناك باحث آخر يسعى للتأكد والتحقق من صدق بعض النتائج التي توصل إليها الباحثون في مجال له أهمية في المجتمع والبحث العلمي

والبحث هو الدراسة العلمية الدقيقة والمنظمة لظاهرة معينة باستخدام المنهج العلمي للوصول إلى حقائق يمكن توصيفها والاستفادة منها والتحقق من صحتها[1].

ويجب أن نحدد أن البحث في المجال الأمني عبارة عن الدراسة العلمية المنظمة للظواهر والمشكلات التي تحدث في المجالات المتعلقة بالأمن، وباستخدام المنهج العلمي للوصول إلى حقائق يمكن الاعتماد عليها في التفسير ووضع خطة العلاج أو المواجهة لتلك الظواهر والمشكلات. وسوف نتناول عرض هذا الموضوع من حيث توضيح الاهداف التي تسعى اليها البحوث الميدانية في المجالات المختلفة وخاصة المجال الأمني، حتى نستطيع أن نحدد كيفية حدوث الصعوبات المختلفة التي تواجه عملية تطبيق تلك

---

(١) عبدالباسط محمد حسن أصول البحث العلمي الطبعة الثامنة القاهرة مكتبة وهبه ١٩٨٢م، ص ١٢٤

البحوث، وبعد ذلك نعرض إلى مضمون البحوث الميدانية التي يمكن تطبيقها في المجالات الأمنية، ونناقش بعد ذلك الصعوبات التي تواجه تطبيق نتائج البحوث الميدانية في المجالات الأمنية واخيراً نعرض لبعض القضايا التي يجب الاهتمام بها في المعالجات البحثية القادمة.

أولاً: أهداف البحوث الميدانية

وتهدف البحوث الميدانية إلى تحقيق أهداف واقعية، علمية تطبيقية واضحة يمكن أن نحددها كما يلي:

١ ـ اكتشاف العوامل المؤثرة في الظاهرة، وبالتالي التوصل إلى فروض علمية يمكن دراستها دراسة متعمقة في بحوث لاحقة، وهذا ما تسعى إلى تحقيقه البحوث الاستطلاعية. وعلى سبيل المثال إذا الباحث يسعى إلى دراسة أنماط التعامل الاجتماعي للنزلاء في انساق السجن قد لا يعرف الأ قليلا، أو لا يعرف شيئاً عن بناء وظيفة المؤسسات العقابية، وبالتالي فإن الدراسة المناسبة في هذا المجال هي الدراسة الميدانية الاستطلاعية حتى يمكن الوصول إلى الأوضاع المختلفة للسجون من خلال المقابلات مع العاملين والمسؤولين عن العمل داخل السجون.

٢ ـ تهدف البحوث الميدانية في المجالات المختلفة إلى وصف مختلف الخصائص الأساسية لعينة أو مجتمع معين، ونلاحظ أن الدراسات الوصفية أكثر تحديداً، حيث يوجه الاهتمام إلى جوانب أو أبعاد معينة لمجتمع البحث، ومثال ذلك اهتمام مؤسسة بحثية بدراسة خصائص المدمنين في المراحل العمرية المختلفة لمجتمع معين من المجتمعات، وذلك بهدف إعداد دراسة تخصصية أكثر تعمقاً، أو القيام بتجربة بعض البرامج العلاجية لفئة عمرية معينة من هؤلاء المدمنين.

٣ـ تهدف البحوث الميدانية بصفه خاصة إلى القيام بالتجريب من خلال الوصول إلى العلاقة بين متغير أو أكثر من متغير واحد على المتغيرات الأخرى مع إتباع الضبط والتحكم في العوامل الأخرى التي قد تؤثر في نتائج البحث، ومثال لذلك يقوم الباحث بمحاولة دراسة العلاقة بين استخدام برامج الوقاية من الآثار السيئة للتدخين لطلاب الجامعات وتحسين الحالة الصحية.

٤ـ تهدف البحوث الميدانية إلى استثارة الاهتمام بمشكلة معينة أو ظاهرة يزداد إنتشارها ولها من الآثار المؤثرة في مجالات المجتمع المختلفة فقد يتضح من البحوث الميدانية إهمال المؤسسات التعليمية للأنشطة المتكاملة الرياضية، الثقافية، الاجتماعية، مما يؤدى إلى سوء العلاقات بين الطلاب والمعلمين داخل المدرسة وكذلك باقي العاملين بتلك المؤسسات

٥ـ تهدف البحوث الميدانية إلى وضع التصور المناسب للبرامج والمشروعات التي يمكن القيام بها في الواقع الميداني، حيث أن البحوث الميدانية تقدم حقائق موضوعية ووضعية يمكن الاعتماد عليها عند تصميم البرامج والمشروعات ومثال ذلك قد تقوم الإدارة العامة للسجون بدراسة ميدانية حول المشكلات التي تواجه الاختصاصي الاجتماعي عند القيام بدوره، مما يجعلها تسعى بعد ذلك إلى الاستفادة من تلك الدراسات الميدانية وتصميم البرامج الميدانية الخاصة بذلك.

٦ـ تحقق البحوث الاجتماعية والميدانية عدة أغراض في المجالات المختلفة ولكن أهم تلك الأغراض الواضحة والشائعة في الاستفادة منها هي

أ ـ الاستطلاع والاستكشاف للمشكلات والحقائق الأساسية في مجال معين ومحدد.

ب ـ الوصف والتحديد لما هو كائن في مجال العمل والممارسة .

جـ ـ التحليل والتفسير بالنسبة للحقائق والنتائج التي تم التوصل إليها .

وعلى الرغم من أن هناك دراسات وبحوثاً يمكن أن تحقق أكثر من جانب من جوانب الاستفادة إلاّ أن من الأفضل تحقيق تلك الفوائد بطريقة محددة وواضحة ومفصلة أي أن كل فائدة تحصل بمفردها عن باقي الفوائد الأخرى ، حيث أن تطبيق تلك الجوانب في المجال العملي سوف يختلف من حيث المضمون والموجهات الخاصة[1] .

٧ تهدف البحوث الميدانية إلى تحديد ، وتوضيح ، وتعديل ، وتأكيد الأدوار المهنية التي يجب أن يقوم بها كل عضو في فريق العمل في كل مجال من المجالات ومثال لذلك فريق العمل في قضايا الفساد والرشوة واختلاس الأموال العامة وما يرتبط عنها العمل من خلال تخصصات مختلفة أمنية وفنية ومهنية معينة ، مثل خبراء وسائل التحويل الالكتروني ، وخبراء الاسواق الاقتصادية كصورة مشروعة لاستخدام تلك الأموال

٨ ـ تهدف البحوث الميدانية إلى اكتشاف الموارد والإمكانات والخبرات التي يمكن الاستفادة منها في مواجهة المشكلات الاجتماعية والأمنية والاقتصادية ، حيث أن البحوث الميدانية يمكن أن تحدد تلك الموارد من كافة جوانبها الكيفية والكمية . كذلك تستطيع أن توضح كيفية الاستعانة بها ووضعها في تقنيات واضحة . ومثال ذلك يمكن أن تكشف البحوث الميدانية أساليب جديدة يستخدمها البعض في إنتاج حاصلات زراعية غير مشروعة . كذلك الأساليب التي يمكن أن يكتشفها الخبراء في جرائم

---

(1) Babbie, Earl. The Practice of Social Research. Belmont, Califormia: Wadsworth Publishing Company, 1989, P. 80.

الحاسب الآلي في مجال الصناعة والتجارة، ولا يمكن أن يتحقق ذلك دون التعرف على الخبرات والامكانات التي يمكن أن تسهم في هذا المجال.

ثانياً: ما مضمون البحوث الميدانية التي يمكن تطبيقها في المجالات الأمنية؟

لا شك أنه لايمكن السعى نحو تطبيق البحوث الميدانية في المجالات الأمنية، ولكن يجب أن نحدد مضمون ومواصفات تلك البحوث الميدانية التي يمكن الاستفادة منها وتطبيقها في المجالات الأمنية والتي يمكن أن نلخصها فيمايلي

١ ـ البحوث الميدانية التي تتضمن دراسات تتبعية للظواهر المؤدية إلى حدوث مشكلات مؤثرة في قطاع معين من المجتمعات أو في قطاعات متعددة. فهناك ظاهرة الإدمان وتطور إنتشارها وتأثيراتها المختلفة على قطاعات المجتمع، وظاهرة الجريمة الاقتصادية وتحولها من الجرائم الصغيرة التي ترتكز على التزوير والرشوه إلى جرائم لها كيان وتنظيم اقتصادي وإداري داخل المجتمع وخارجه.

٢ ـ البحوث الميدانية المرتبطة بموضوعات ومشكلات تؤثر في أمن المجتمع واستقراره وتؤثر في توجيه الأفراد والجماعات إلى الارتباط بتلك المجالات والممارسات مما يتطلب ضرورة دراسة تلك الجرائم والتعرف على العوامل المؤثرة والدافعة إليها والتنظيمات المرتبطة بها فهناك جرائم غسيل الأموال، وجرائم الإرهاب، وجرائم تجارة السلاح وتهريبه، وغيرها من الجرائم المؤثرة في أمن المجتمع واستقراره

٣ ـ البحوث الميدانية المتعلقة بالمؤسسات العقابية والتربوية التي تتعلق بتنفيذ

عقوبات السجن والإيداع لمن يرتكبون الجرائم طبقاً لقوانين البلاد المنظمه لذلك، فهناك السجون والإصلاحيات مثل الإصلاحية الحائر بالمملكة العربية السعودية التي يحال إليها النزلاء بعد صدور الحكم عليهم بالحبس لمدد طويله.

٤ ـ تهتم بعض البحوث الميدانية التي يمكن الاستفادة منها في المجالات الأمنية بالجوانب السيكولوجية والاجتماعية لمرتكبي الجرائم، حيث قد تكون هناك اضطرابات سيكولوجية دافعة لإرتكاب الجريمة مثل مرتكبي جريمة السرقة، تعاطي العقاقير المؤثرة في الحالة النفسية، كما أن هناك ظروفاً اجتماعية تؤثر في الانحراف وارتكاب السلوك الاجرامي. ففي دراسة ميدانية قام بها محمد الجمعي(*)، تبين أن العوامل الاجتماعية تؤثر في ارتكاب الجرائم بنسبة (٢ , ٨١٪) من مفردات عينة الدراسة، مثل وفاة أحد الوالدين، مخالطة الجماعات الأولية ما عدا الأسرة، الخلافات والمشكلات الأسرية لأرباب السوابق وغيرها من العوامل الاجتماعية.

٥ ـ تتضمن البحوث الميدانية التوزيعات التكرارية المتعلقة بالإنحراف وارتكاب الجريمة بالنسبة للمناطق الجغرافية، أو بالنسبة للفئات العمرية المحددة أو بالنسبة للجنسيات التي تعمل في مجتمع معين. ويعتقد البعض أن مناطق الإسكان المزدحمة، والتي يزدحم فيها السكان من نوعيات معينة هي أهم المناطق التي تنتشر فيها الجريمة أو التي يلجأ إليها مرتكبو الجرائم المختلفة، ولكن قد يتضح من البحوث الميدانية أن هناك مناطق أخرى تقع فيها مثل هذه الانحرافات والجرائم، مثل الضواحي

(*) حول «الجماعات الأولية والسلوك الإجرامي» ضمن مقتضيات الحصول على درجة الماجستير في الدراسات الاجتماعية بكلية الآداب ـ جامعة الملك سعود

الجديدة في المجتمع أو المناطق الصحراوية التي يقل فيها السكان أو وسط الزراعات التي يمكن الاختفاء فيها بعيداً عن ملاحظة ورؤية المسئولين عن الأمن في المجتمع .

٦ ـ دراسات تحديد العلاقات بين المتغيرات وتبدأ تلك الدراسات بوجود فروض علاقية ـ تشرح العلاقات بين بعض المتغيرات ـ بيد أن هذه العلاقات مازالت في المرحلة الفرضية ويبقى أن تتعرض للبحث حتى تثبت صحة هذه العلاقات أو عدم صحتها[1] . ومثالاً لذلك في المجال الأمني دراسة العلاقة بين التفكك الأسري وارتكاب الجريمة مثل السرقة، والاغتصاب، واستخدام العنف كذلك دراسة العلاقة بين مشاركة السجين في برامج التأهيل الاجتماعي بالسجون وتعديل السلوك.

ثالثاً: أنواع الصعوبات التي تواجه تطبيق نتائج البحوث الميدانية في المجالات الأمنية:

الصعوبة الأولى:

الصعوبة الفنية وتشكل هذه الصعوبة مشكلة في تطبيق نتائج البحوث في المجالات المختلفة وليس في المجالات الأمنية فقط، وترجع أسباب ذلك إلى أن تطبيق البحوث يتطلب موارد بشرية أي كفاءات مدربة وخبرات متمرسة لتطبيق تلك البحوث خاصة مع تطور المجال الأمني وأساليب الكشف عن الجريمة ومتابعة مرتكبي الانحرافات المحددة، وهذا قد لا يتوافر في بعض الأوقات . وهناك الموارد المادية سواء المالية أو العينية فهناك بحوث

(١) عبدالعليم عبدالحكيم عبدالعال البحث في الخدمة الاجتماعية القاهرة دار الحكيم للطباعة والنشر ، ١٩٩٣م ، ص ٤٤ .

ميدانية توجه الاهتمام إلى ضرورة إنشاء مؤسسات ذات مواصفات معينة مثل مصحات علاج المدمنين وزياد عددها، أو استخدام أجهزة معينة في متابعة الجرائم الاقتصادية مثل تحريم زراعات معينة أو عمليات التهريب بالإضافة إلى أن تنفيذ مقترحات تلك البحوث قد يتطلب تعيين متخصصين وخبراء مما يتطلب توفير مخصصات وظيفية ومالية لهم وهذا قد لا يتوافر في بعض المجتمعات.

وحتى يمكن مواجهة تلك الصعوبات يمكن مراعاة مايلي:

١ ـ التدرج التنفيذي في بعض المقترحات والبرامج التي يمكن أن تشكل خطوة أولية معينة في تنفيذ نتائج البحوث الميدانية.

٢ ـ الاستعانة ببعض المؤسسات والتنظيمات المتوفرة والتي يمكن أن تسهم في هذا المجال خاصة التي لها ارتباط بالمجال الأمني.

٣ ـ الاستعانة بمجهود الهيئات الأهلية التي يمكن الاعتماد عليها في بعض البرامج مثل رعاية الفتيات المنحرفات، الأحداث، ورعاية أسر المسجونين، وتطوير برامج الرعاية.

٤ ـ التدريب المستمر للفئات الوظيفية والفنية التي يمكن الاستعانة بها في هذا المجال، خاصة في البرامج والمشروعات الجديدة تضامناً في مواجهة جرائم العصر.

٥ ـ الاستعانة التي تسعى للتعاون الدولي في المجالات الأمنية والتي تكافح الجريمة بصورها المختلفة.

٦ ـ التعاون الاقليمي من خلال جامعة الدول العربية في بعض المشروعات المرتبطة بتطبيق نتائج البحوث الميدانية في الدول التي تشترك في المعاناة من آثار ارتكاب تلك الجرائم مثل جرائم تهريب السلع الاساسية.

٧ ـ ربط المؤسسات العقابية كالسجون بمشروعات إنتاجية يمكن أن تؤدي

إلى تكوين التمويل الذي قد يسهم في مواجهة تلك الصعوبات أو في بعض الجوانب الخاصة بها .

الصعوبة الثانية:

الصعوبة الإدارية والتنظيمية المرتبطة بتطبيق نتائج البحوث الميدانية في المجالات الأمنية .

يرتبط تطبيق نتائج البحوث الميدانية في المجالات الأمنية بإجراءات إدارية قد تشكل عائقاً أمام الاستفادة منها ومن بين هذه الإجراءات

١ ـ المراسلات التي يجب تبادلها بين الجهات القائمة بالبحوث والجهات الأمنية التي يجب أن تستفيد من تلك الدراسات .

٢ ـ تخصيص جوانب معينة تطبق فيها نتائج البحوث الميدانية دون غيرها ، وقد تكون الإستفادة في ضرورة إضافة جوانب أخرى .

٣ ـ الاهتمام بالحصول على تصاريح معينة وإذن خاص لتطبيق تلك البحوث . وهذا ضروري ولكنه قد يتطلب الوقت والمجال الزمني الذي قد يؤثر في طبيعة نتائج تلك البحوث وإدخال متغيرات أخرى تتطلب إجراء بحوث ميدانية جديدة لتلك المجالات .

٤ ـ تغيير القرارات والسياسات المنظمة للاستفادة من تلك البحوث قد تشكل عائقاً أمام الاستفادة منها ، وبالتالي يتطلب ذلك ضرورة تطبيق تلك النتائج في الأوضاع المستقرة إدارياً

٥ ـ تعدد الجهات الإدارية المرتبطة بموضوعات تطبيق نتائج البحوث الميدانية في المجالات الأمنية مما قد يؤدي إلى الإزدواجية في العمل أو الصراعات المرتبطة بتطبيق نتائج تلك البحوث ، مثل ما يحدث بالنسبة لرعاية الأحداث واختصاص وزارة العمل والشؤون الاجتماعية كما ترتبط وزارة الداخلية ببعض الجوانب في هذا المجال

ويمكن مواجهة تلك الصعوبات الإدارية من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، وتحديد جهات الإختصاص المرتبطة بتنفيذ نتائج تلك البحوث، إضافة إلى استقرار القرارات الإدارية وعدم تغيرها بصفه مستمرة. كما أن نوعية الأجهزة الإدارية وتدريبها فيمايتعلق بتنفيذ نتائج البحوث الميدانية من الأمور التي لها أهمية كبرى في هذا المجال.

الصعوبة الثالثة :

عدم ارتباط نتائج البحوث الميدانية بالمدخل التكاملي :

ينظر المدخل التكاملي إلى نموذج تصوري عضوي نسقي إلى المجتمع كوحدة متكاملة متماسكة، ومن ثم فإنه من الضروري أن تتضمن أبعاد الدراسة أهم الوقائع المرتبطة بها وعلاقاتها المتشابكة وأهم الأبعاد التي يجب الاهتمام بها عند مناقشة نتائج البحوث وعرضها للتطبيق في المجالات الأمنية هي مايلي :

١ ـ البعد الايكولوجي : حيث ترتبط المجالات الأمنية ارتباطاً وثيقاً بالهيئة المحيطة، ومن أمثلة ذلك أماكن زراعات المخدرات، أماكن تجمعات مرتكبي الجرائم أماكن انتشار جماعات الأحداث المنحرفين، والأماكن السكنية التي تنتشر فيها جرائم تلوث البيئة.

٢ ـ البعد البشري : حيث أن دراسة البناء الديمغرافي في المجتمع له أهمية من حيث القدرة على استخدام نتائج تلك البحوث أو عدم استخدامها حيث أن أي تغير في البناءالديمغرافي كفيل بأن يحدث تغيرات كبيرة في التنظيم الاجتماعي القائم، وبالتالي يؤثر في تطبيق نتائج البحوث الميدانية في المجالات الأمنية، ولذلك لا بد أن نوضح في نتائج البحوث التي نرغب في تطبيقها مدي ارتباطها وتكاملها مع الجوانب المختلفة

حتى نقدم نظرة تكاملية واضحة من حيث الاستفادة منها واستخدامها كما يجب في المجالات الأمنية

٣ـ البعثد الثقافي . كذلك هناك البعد الثقافي الذي يشمل الافكار، والعادات والمعتقدات، وانماط القيم، ولذا ينبغى أن تتضمن الدراسة التكاملية للمجتمع الجوانب الثقافية كافة، لانها توجه وتضبط سلوك الأفراد في المواقف المختلفة

الصعوبة الرابعة: الصعوبات السيكولوجية

تواجه عملية تطبيق نتائج البحوث الميدانية في المجالات الأمنية صعوبات سيكولوجية تكمن في الأفراد والجماعات والمجتعمات المرتبطة بتطبيق تلك البحوث

ويمكن أن نحدد مظاهر الصعوبات السيكولوجية في الجوانب الآتية:

١ـ محاولة تطبيق الجوانب التي تتضمن المظاهر الشكلية المقبولة والتي يسهل عرضها على المجتمع دون غيرها، ومثال ذلك التركيز على مضمون الوقاية في برامج مكافحة المخدرات، أو توضيح دور الإعلام في الوقاية دون الاهتمام بكيفية استخدام الإعلام في استشارة الشباب وأفراد المجتمع نحو تعاطي المخدرات بطريقة مباشرة.

٢ـ الخبرات الذاتية السيئة لدى بعض المسؤولين عن الجانب التطبيقي، من حيث تطبيق نتائج البحوث الميدانية في المجالات الأمنية حيث توجه بعض نتائج البحوث إلى ضرورة الاهتمام ببرامج التأهيل الاجتماعي للسجناء بالسجون وإن كان البعض يري أنه لا فائدة من تطبيق تلك البرامج، هذا قد يكون له تأثير سلبي في تحقيق نظم وقواعد العقاب بالسجون

٣ ـ صعوبات سيكولوجية تتعلق بالخوف من عدم النجاح في تحقيق الأهداف المرجوة من تطبيق نتائج البحوث الميدانية، فهناك مخاوف لدى البعض من ارتباط الأحداث بالبيئة الطبيعية والقيام بعملية الاستدماج الاجتماعي خلال فترة العقوبة والتأهيل. ولذلك قد يلجأ البعض إلى التعرف على نتائج البحوث الميدانية، والانسحاب من تطبيقها في المجالات الأمنية ولعلنا في هذا الصدد بحاجة إلى إلقاء الضوء على تلك المشكلات ويجب في هذا المجال التعرف على مختلف الدوافع التي تحفز الأفراد إلى تسجيل معلومات تفصيلية عن حياتهم وقد ذكر د محمد علي في دراسته ما يزيد عن ثلاثين دافعاً لدى الأفراد الذين يكتبون السير الذاتية. والشيء الذي ينبغي الالتفات إليه هو أن من بين هذه الدوافع ما قد يكون وافياً جلياً، ومن بينها ما قد يكون خفياً[1]. ويمكن الاستفادة مما سبق الاهتمام بالجوانب السيكولوجية المرتبطة بتعبير الأفراد عن مشاكلهم أو اتجاهاتهم أو تفسير سلوكهم خاصة الانحراف وتوضيح الأهداف التي من أجلها يتم دراسة تلك الجوانب واستخدام الأساليب السيكولوجية التي تحقق الأطمئنان وإزالة التوتر والقلق من المبحوثين حتى تكون النتائج واقعية تعبر عن حقائق يمكن استخدامها في الواقع الاجتماعي.

٤ ـ يرى البعض أنه من الخجل أن نقوم بتطبيق نتائج البحوث الميدانية في بعض المجالات الأمنية لأن ذلك قد يظهر البعض والمجتمع بصورة غير لائقة وقد يكون الخجل من أن البحوث تعبر عن أن نسبة الأطفال الذين

(١) محمد علي محمد، مقدمة في البحث الاجتماعي. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨٣م، ص ص ١٤٤ ـ ١٤٥

ينحرفون في المجتمع في زيادة، وهي من الأسر القادرة والمثقفة، أو قد تظهر نتائج البحوث أن نسبة الهروب والتسرب من مؤسسات رعاية الأحداث في زيادة واضحة مما يزيد من تأثير حجم الجريمة على الأفراد والأسرة والمجتمع.

٥ ـ من الجوانب السيكولوجية المرتبطة باستخدام نتائج البحوث الميدانية في المجالات الأمنية: وضعيه السلطه وتسلسلها وتأثيرها التي قد تسبب عدم القدرة على تطبيق نتائج البحوث وقد يكون ذلك الاعتقاد ليس صحيحاً، ولكن يعبر عنه المسئول عن النتائج من خلال تردده في تطبيقها أو مجرد عرضها على المسئول رغبة في تطبيقها

ولذلك نرى أن علاج تلك الصعوبة يمكن أن ينحصر في تدريب المسئولين عن المجالات البحثية والأمنية على الموضوعية والاهتمام باحترام النتائج ومراعاة أهمية تطبيقها وتدعيم الثقة في الاستفادة التي يمكن أن نحققها من خلال تطبيق تلك النتائج.

الصعوبة الخامسة: عدم دقة الأدوات البحثية المستخدمة في بعض البحوث الميدانية:

ومن المعروف أن هناك المقاييس، الاستبانات، الاختبارات والأدلة المقننه مثل دليل الملاحظة ودليل المقابلات وغيرها من الأدوات وقد تتدخل العوامل الذاتية في الوصول إلى نتائج غير صحيحه أو دقيقه، وبالتالي يؤثر ذلك في مصداقية النتائج التي يمكن تطبيقها في المجالات الأمنية.

وترجع تلك الصعوبات إلى الجوانب الأساسية الآتية.

١ ـ عدم توافر الخبراء المحليين، عدم إعداد الأودات والمقاييس المقننه بالطرق العلمية الدقيقة.

٢ـ الاستعانة بالأدوات والمقاييس التي سبق استخدامها في مجتمعات معينة قد تكون غريبة على مجتمع البحث الأساسي، بالاضافة إلى إجراء تعديلات وتغيير بعض الجوانب التي لا تؤدي إلى تكوين الأدوات الصادقة للبحوث.

٣ـ عدم دقة عمليات الثبات والصدق التى يقوم بها بعض الباحثين للأدوات البحثية رغبة منهم في الوصول للأدوات التي يمكن أن تستخدم للإنتهاء من البحث المطلوب منهم.

٤ـ اهتمام المجالات الأمنية بالوقائع المسجله والمحددة قانوناً والتي تم ضبطها والتعرف عليها في الاطار الأمني والقانوني مما يجعل البعض لا يثق في نتائج البحوث الميدانية التي قد يقوم بها الباحثون غير المعاملين في المجال الأمني.

ولعلاج ومواجهة تلك الصعوبة يمكن الاهتمام بمشاركة المسئولين في المجالات الأمنية والمتخصصين في نطاق البحوث الميدانية في اعداد الأدوات البحثية واختيارها والوصول إلى صدقها بالأساليب العلمية، كذلك من الضروري عرض الأدوات التى سوف تستخدم في البحوث الميدانية التي نتوقع استخدام نتائجها في المجالات الأمنية على المسئولين العاملين في المجالات الأمنية لتكوين مناخ الثقة والاطمئنان فيما يستخدم من أدوات في البحوث التي يمكن تطبيق نتائجها في المجالات الأمنية.

كما أن استخدام أكثر من وسيلة واحدة في البحوث الميدانية يمكن أن يفيد في تأكيد نتائج تلك البحوث والثقة في تطبيقها بالمجالات الأمنية.

ويمكن مواجهة تلك الصعوبات من خلال اتباع الباحث للخطوات الاساسية عند اعداد البحث وهذه الخطوات هي[1]:

---

(١) محمد شفيق. البحث العلمي. الاسكندريه: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٦م، ص ١٦٨

١ ـ تحديد نوع المعلومات المطلوبه .

٢ ـ تصميم أسئلة أداة البحث

٣ ـ اختبار كفاءة الأداة

٤ ـ إعداد الأداة في شكلها النهائي

وترتبط هذه الخطوات مع بعضها منذ بداية القيام بتحديد موضوع البحث أو المشكلة التى سوف تخضع للدراسة ، وبالتالي توجه تلك المشكلة الباحث إلى طبيعة ومضمون الأسئله أو العبارات التى يرغب أن تتضمنها تلك الأداة من أجل الحصول على الحقائق ، والمعلومات المطلوبة في هذه الدراسة وبعد اختبار تلك الأداة وما تحتويه ، يمكن أن تعد الأداة في شكلها النهائي . فلو كان الموضوع حول العوامل الأسرية المؤدية إلى تعاطي تلاميذ المرحلة الثانوية للمخدرات وبالتالي لا بد أن تكون هناك أسئلة خاصة بالأسرة ، والعلاقة بين التلميذ وأسرته ، وأهم المشكلات الأسرية وكيفية مواجهتها ، وما هي أدوار الوالدين في تربية وتنشئة التلميذ تنشئة صالحة ، بالاضافة إلى أن هناك أسئلة لابد أن ترتبط بالأدوار والمسئوليات التي يؤديها التلميذ في المحيط الاجتماعي للأسرة

الصعوبة السادسة: المكانة الاجتماعية للقائمين بالبحوث والعاملين بالمجالات الأمنية:

لاشك أن كافة المواقف الاجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات ترتبط بجوانب أساسية في حياة الإنسان من أهمها الأداء الاجتماعي ـ المركز الاجتماعي أو الوضعية الاجتماعية ـ والوصول إلى مكانة اجتماعية معينة .

ومن الواضح أن تلك الجوانب مرتبطة مع بعضها ارتباطاً وثيقاً لان لكل إنسان مركزاً يجعله يسلك سلوكاً معيناً واضحاً ويؤدى الأداء المرغوب

فيه وأن ينجح فيه حتي يحصل على مكانة اجتماعية مرتفعة أو قد لا ينجح فيه وبالتالي لا يصل للمكانة المناسبة .

ونلاحظ أن الباحث شعر بأهمية ما قام به ، ويدرك أن الأسلوب العلمي هو الأسلوب المناسب لدراسة المشكلات والقضايا .

الصعوبة السابعة: الصعوبة الراجعة إلى البرامج التدريبية المتعلقة بتطبيق نتائج البحوث الميدانية في المجالات الأمنية.

يعد التدريب هو التعليم العملي الذي يكون الرابطة بين الجوانب النظرية والتطبيقية ، كما أنه يركز على استخدام التكنولوجيا المتطورة في مختلف المجالات ويرتبط بالتقنيات الأساسية في المجالات الأمنية

ونلاحظ أن عدم الاهتمام بالتدريب يشكل صعوبة بالنسبة للجوانب الآتية :

١ ـ عدم تدريب الباحثين على وضع النتائج الميدانية في صورة وشكل تطبيق ، أي تحويل النتائج إلى برامج تطبيقية

٢ ـ عدم الاهتمام بالتدريب على التطبيق في المجالات الأمنية بصفة خاصة ، مثل كيفية التعامل مع مرتكبي الجرائم الاقتصادية ، وكيفية وضع أولويات الجوانب التطبيقية المستخلصة من نتائج البحوث الميدانية

٣ ـ عدم المشاركة بين الباحثين والعاملين في المجالات الأمنية على تطبيق النتائج من خلال فريق عمل مشترك ، وربما تستعين بعض الهيئات والمؤسسات بخبراء ومتخصصين لم يشتركوا في البحث أو لم يرتبطوا بالمجال الأمني المستهدف .

٤ ـ اهتمام البرامج التدريبية بالعموميات ، مثل كيفية العمل في السجون أو كيفية ضبط الحاصلات الزراعية غير المشروعة ، وربما نرى أن التدريب من الضروري أن يركز على كيفية التعامل مع شخصيات معينة من

السجناء مثل معتادي ارتكاب الجريمة، أو طبيعة الشخصية التي يعتمد عليها منتج المخدرات.

ولذلك يجب أن تكون هناك برامج تدريبية تخصصية لتطبيق نتائج البحوث في المجالات الأمنية

الصعوبة الثامنة : صعوبة راجعة إلى فريق العمل المتخصص في تطبيق نتائج البحوث الميدانية في المجال الأمني.

يقوم أعضاء فريق العمل في أي مجال من المجالات بالترابط وتحقيق التكامل فيما بينهم من أجل تحقيق الهدف الذي يسعى الفريق إلى تحقيقه.

وفريق العمل قد يتضمن من يعمل في المجالات البحثية والأمنية وغيرهم من المتخصصين المرتبطين بمجال مكافحة الجريمة، فهناك خبراء الاقتصاد وخبراء الطب، وخبراء المواد المشعة وغيرهم مما يتطلب مشاركتهم في تحقيق الاستفادة من التخصصات المهنية التي ينتمون إليها.

ولكن قد نجد صعوبة في كيفية الارتباط معاً والوصول إلى اتجاهات مشتركة في تطبيق نتائج البحوث الميدانية، فقد نجد مثلاً أن الطبيب يري أهمية العلاج الطبي للمدمن دون توقيع أية عقوبة قانونية بوصف المدمن مريضاً.

ويمكن أن نحدد اسباب تلك الصعوبة في الجوانب التالية:

١ ـ ارتباط الظواهر الاجتماعية والمشكلات التي تهتم بها البحوث الميدانية بعوامل متعددة ومتنوعة مما يتطلب ضرورة الرجوع إلى المتخصصين المرتبطين بذلك المجال والاهتمام بالخبرات المتعلقة بها ولذلك قد تتعارض الموجهات بين أعضاء فريق العمل.

٢ ـ هناك صعوبة في أن يقوم متخصص واحد بالجوانب التطبيقية للبحوث

والدراسات الميدانية، ولذلك يجب الاهتمام بتحديد المسارات التي سوف يشترك فيها كل متخصص في الجانب التطبيقي للبحث الميداني.

٣ ـ يواجه فريق العمل المسئول عن الجانب التطبيقي للبحوث الميدانية بضرورة وجود المنسق لأعمال الفريق ومسئوليته في ايجاد التنظيم المناسب، كذلك تحديد المسئوليات المرتبطة بأهداف الفريق.

٤ ـ ترجع تلك الصعوبة إلى انسحاب بعض المتخصصين من فريق العمل وترك الأمر لشخص معين عليه أن يتحمل مسئولية تطبيق نتائج البحوث الميدانية مما يؤدي إلى عدم تحقيق الفوائد المرجوه في هذا المجال.

٥ ـ يحرص البعض في تطبيق نتائج البحوث على مراعاة الحساسية في التعامل، فقد يري البعض أن المجال الأمني هو مسئولية العاملين في الأمن وعليهم أن يحددوا كيفية التطبيق للبحوث الميدانية مما يجعل بعض المتخصصين لا يستطيعون افادة المجال كما يجب، لذلك نري أن العمل الفريقي له أهمية كبري في الموضوعات متعددة التخصصات. ولكن لا بد من مناقشة كيفية تطبيق النتائج من كافة الجوانب لجمع أعضاء فريق العمل وإحترام الرأي المهني لكل متخصص بالإضافة إلى أن تنظيم مسئوليات التطبيق وتحديد النظم المرتبطة بها من العوامل المحققه لنجاح تطبيق نتائج البحوث في المجالات الأمنية.

وهناك بعض النماذج الهامة في مواجهة المشكلات التي يتم علاجها ومواجهتها من خلال البحوث الميدانية وتهتم بها مؤسسات الخدمات الإنسانية ويمكن الاستفادة منها في هذا المجال ومن بينها نموذج حل المشكلات التي يستخدم من خلال فريق عمل مهني ويركز علي جوانب أساسية في مشكلة البحث وتحديد تقنيات العمل فيها والتي يجب الارتباط

بينها وبين المؤشرات البحثية والطرق التي استخدمت للوصول إلى تلك النتائج[1].

الصعوبة التاسعة : الأمن القومي للمجتمع ومتطلباته المختلفة :

تعد هذه الصعوبة من الصعوبات الأساسية والمهمة في تطبيق معظم البحوث الميدانية لأن الأمن القومي يحمي المجتمع من أي مواجهات تهدد كيانه وتسبب كوارث أو مضاراً نستطيع أن نحمي أنفسنا ومجتمعنا منها

فقد يتطلب تطبيق نتائج البحوث الميدانية مقابلات مع مرتكبي جرائم مرتبطة بالأمن القومي كما أن الأرتباط بتطبيق نتائج البحوث الميدانية ربما يتطلب التعرف على المعلومات والبيانات المتعلقة بمجالات التطبيق الأمنية وقد يؤدي ذلك إلى حدوث اضرار مؤثرة في المجتمع

وهناك بعض المجالات الأمنية التي يحظر التعامل معها حفاظاً على أمن المجتمع مثل السجون التي يعاقب فيها مرتكبو جرائم الإرهاب، كذلك مرتكبو جرائم التهريب الدولي مثل تهريب المخدرات والذهب والسلاح لذلك نجد أن تطبيق نتائج البحوث الميدانية في تلك المجالات يواجه بصعوبات لابد أن نعطيها الاهتمام نتيجة ارتباطها بالأمن القومي للمجتمع ولعلاج هذه الصعوبة يتطلب الأمر اختيار نتائج البحوث التي يسهل تطبيقها وتحافظ على أمن المجتمع من خلال مشاركة المسئولين عن الأمن والتعرف على توجيهات العمل الذي يقومون بأدائه.

---

(1) Gerald T. Powers. Thomas M. Meenachan. Practice Focused Reseach. N. J, Prentice Hall, Inc., 1985, P. 104

الصعوبة العاشرة : صعوبات ترجع للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالبحوث الميدانية

ترتبط تلك البحوث بالمتغيرات المرتبطة بموضوع الدراسة، ولابد أن يكون ذلك واضحاً عند التطبيق. فهناك متغيرات إقتصادية تؤثر في دراسات وبحوث معينة مثل جرائم الزراعة، غسيل الاموال، وهناك تنظيمات اجتماعية مُعينة ترتبط بجرائم أخرى مثل جرائم الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، وجرائم الإرهاب.

ونلاحظ أن المجالات الأمنية قد لا تعطي إهتماماً لتلك المتغيرات نظراً لطبيعة منافع العمل والمسئوليات المقننة والمحددة قانوناً ودينياً، كذلك قد يصعب التحكم في المتغيرات التي تمت دراستها في البحوث الميدانية وخاصة عند الرغبة في تطبيق نتائج تلك البحوث، حيث أنها تكون مرتبطة بعوامل أخرى متعدده يؤثر فيها الفرد والأسرة والمجتمع.

ولمواجهة تلك الصعوبات يمكن أن نحدد نوعية وطبيعة البحوث الميدانية التي يمكن الاستفادة منها في المجالات الأمنية من حيث أن الارتباط بالمتغيرات وكذلك بالمتغيرات التي يسهل تطبيق برامجها ومشروعاتها في المجالات الأخرى، فقد يسهل مواجهة المتغيرات الاجتماعية المؤدية للإدمان، ويسهل أيضاً تطبيق برامج المتغيرات المتعلقة بتدريب رجال الشرطة في مواجهة الجرائم الاقتصادية، ولكن قد يصعب التعامل مع المتغيرات القانونية الموجهة لبناء وتكوين السجون كمؤسسات عقابية لانها مرتبطة بسياسات المجتمع بصفه عامة.

ونلاحظ إن هذه الصعوبات تختلف من مجتمع إلى مجتمع آخر طبقاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في المجتمع. كذلك ترتبط تلك الصعوبات بالسياسات والقوانين المنظمة لأجهزة الأمن والموجهة لحماية

المجتمع واستقراره من مختلف الجوانب ولا شك أن الارتباط بين الباحثين والعاملين في المجالات الأمنية منذ التفكير في القيام بمثل هذه البحوث، والرغبة في تطبيق نتائجها في المجالات الأمنية يعد من الأمور المهمة لنجاح الاستفادة من البحوث ومن الخطوات الاساسية لمواجهة الصعوبات قبل تكوينها ومواجهتها دون توقع من المسئولين عن تطبيق تلك الصعوبات

ومن أجل مواجهة الصعوبات المتوقعة عند القيام بالبحوث وتطبيقها ضرورة مراعاة اعتبارات أساسية يمكن تحديد أهمها كما يلي:

١ ـ تحديد ودراسة الأدوار الاجتماعية التي يجب القيام بها في البيئة الاجتماعية إنطلاقاً من نتائج الدراسة بالنسبة للمسئولين عن المجال

٢ ـ تقدير الاحتياجات الأساسية التي يجب توفيرها والإهتمام بها واتباعهابناء على الدراسة البحثية.

٣ ـ تحديد وتوضيح الأدوار والوظائف التي يجب أن يؤديها المشاركون فيها بالنسبة للمستهدف من هذه الدراسة (المستفيد) مثل السجناء نتيجة ارتكاب جرائم معينة، أولياء أمور الاحداث المنحرفين.

٤ ـ الاهتمام مع بداية تطبيق البحوث بوضع برنامج تقويمي لكل ما يقوم به المسئولون في المجال الأمني الذي سوف يطبق نتائج البحث.

٥ ـ الاهتمام بوضع مسئوليات معينة للأداء والارتباط بها في كافة العمليات منذ تحديد الأهداف حتى التقويم[1]

---

(1) Monette R. Duane, Theomas J. Sullivan. Applied Social Research. Holt, Rinehart and Winston, Inc., 1990, P. 7.

رابعاً: القضايا الأمنية المستهدفة بالمعالجات البحثية خلال العقد القادم:

تختلف القضايا الأمنية المستهدف بالمعالجات البحثية من عقد لآخر نتيجة عوامل متعددة نذكر منها مايلى :

١ ـ تختلف القضايا طبقاً للأثار الناجمة عنها محلياً ودولياً، فهناك قضايا أمنية تحتاج إلى الدراسة والبحث المتعمق باستخدام وسائل وأساليب مقننة وحديثة وهذا ما نلاحظه في بعض القضايا مثل قضايا غسيل الأموال والقضايا الاقتصادية، قضايا الارهاب، قضايا تتعلق بتحديث المؤسسات العقابية وربطها بالجوانب التأهيلية.

٢ ـ يمكن تحديد القضايا الأمنية بناء على رغبة المسئولين والمجتمع في تطوير أساليب الضبط والعقاب. وكذلك التأهيل مثل مايحدث في قضايا تلوث البيئة الناتجة عن دفن النفايات الذرية في بعض الدول، وكذلك التعاون الدولي في ضبط المجرمين الهاربين (الانتربول) وأساليب التعاون المستحدثة في هذا المجال خاصة في الجرائم التي تشكل تهديداً لاقتصاديات المجتمعات.

٣ ـ من العوامل المؤثرة في تحديد القضايا الأمنية المواجهات الإعلامية نحو قضايا ومشكلات أمنية معينة، فقد يوجه الإعلام الاهتمام بالجرائم الاقتصادية أو قد يوجه الإعلام نحو سوء حالة المؤسسات العقابية للأحداث المنحرفين وقد يكون هناك توجيهاً بالنسبة لاستخدام الأطفال عقاقير مستحدثه تتطلب ضرورة دراسة وبحث كيفية الحصول عليها.

٤ ـ من العوامل المؤثرة في تحديد القضايا الأمنية ارتباط تلك القضايا والموضوعات بالحماية والأمن للمواطنين داخلياً وخارجياً، مثل

الاهتمام بدراسة استخدام الأجهزة التقنية المتطورة لحماية صالات السفر في الموانيء والمطارات ضد أعمال الارهاب والتخريب .

٥ تؤثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالمجتمعات في تحديد القضايا الأمنية التي يجب الاهتمام بها وقد يكون هناك مشكلات أمنية تحتاج إلى دراسة وتبدوللأخرين جديدة على المجتمع ولكن يجب أن نوضح الدافع إليها فهناك مشكلة إستخدام الأطفال للعقاقير كمشكلة لم تكن مطروحة وواضحة في أي مجتمع من المجتمعات العربية لكنها أصبحت الأن واضحة وتجرى فيها البحوث والدراسات ويتطلب الأمر مناقشتها في الوقت الحالي أفضل من تطورها وزيادة تأثيرها في مجتمعنا العربي

٦ ـ تؤثر الدراسات والبحوث التي تجري على الساحه العربية في المؤسسات العلمية، أو في المؤتمرات التي تعقد لمناقشة تلك المشكلات والقضايا الأمنية وبصفه خاصة حيث توجه نتائج تلك الدراسات والبحوث الإتجاه نحو الإهتمام ببعض المجالات التي لم تحظ بالاهتمام في المجالات الأمنية مثل تطوير العمل بالمؤسسات العقابية من حيث البرامج والخدمات التأهيلية التي لها ضرورة من عدم عودة المجرم مره أخرى لارتكاب الجريمة وغيرها من الموضوعات التي يمكن التوصل إليها من خلال نتائج الدراسات والبحوث

٧ ـ تؤثر البيئة الخاصة بارتكاب الجريمة وخصائص الأفراد المرتكبين لها أهمية من الضروري دراستها ولذلك يجب أن توجه البحوث في بعض جوانبها إلى الدراسة الحقلية أي الميدانية مثل دراسة أماكن عمل مرتكبي

الجريمة كالمصانع أو أماكن مروجي المخدرات حيث أنها توضح طبيعة وصورة المجتمعات التي تشكل بؤرة لانتشار الجريمة[1].

نذكر فيما يلي بعض القضايا الأمنية المستهدفة بالمعالجات البحثية خلال العقد القادم وذلك على سبيل الأمثلة :

القضية الأولى :

الجرائم الاقتصادية وأنماطها غير التقليدية والشبكات الدولية التي تهتم بتدعيمها وتطوير أساليبها لأن تلك القضايا تزرع الأحقاد بين الناس، وتسبب مشكلات ومفاسد اجتماعية واقتصادية خطيرة خاصة فيما يتعلق بتدمير الموارد البشرية والموارد الطبيعية زراعية كانت أم معدنية . هذا بالإضافة إلى أن تلك الجرائم الاقتصادية إيا كان نوعها تعمل على تحكم عصابات المال في كل نواحي الحياة المختلفة سياسية واخلاقية واجتماعية .

القضية الثانية :

قضايا غسيل الأموال المرتبطة بالفساد والرشوة واختلاس الأموال العامة حيث يعدُ دخل المخدرات المصدر الأول لغسيل الأموال وتتجه الأن التجارة غير المشروعة إلى جوانب أخرى مثل الاتجار غير المشروع في سلع وخدمات مثل الأسلحة والآثار المسروقة والاتجار بالأعضاء البشرية .

وقد أصبحت هناك صور مختلفة لغسيل الأموال نذكر من بينها وسائل التحويل الالكترونية من البلاد المكتسبة فيها، إلى دول أخرى وايداعها في المصارف بأسماء وهمية، كما أن هناك صوره لغسيل الأموال تظهر في التغلغل في الأسواق المشروعة

---

(1) Horalam , M.,et al. Society Themes and Perspectives. London: Unvitn Press, 1990 ,P727.

وتظهر أهمية تلك القضية من خلال تقرير وزارة الخارجية الامريكية بما مقداره خمسمائة بليون دولار، ويقدرها مجموعة الخبراء التى شكلتها الدول السبع الصناعية بما مقداره ثلاثمائة بليون دولار عام ١٩٨٩م.

القضية الثالثة :

القضايا الأمنية المرتبطة بأمن الموانيء والمطارات والمداخل الرئيسة للبلاد واختطاف الطائرات، حيث انها أصبحت من القضايا الأمنية التي تتطلب جهوداً مكثفة لمواجهتها والتعرف على أهم الأساليب المستخدمة فيها، لانها أيضاً ترتبط بقضايا أخرى مثل الإرهاب، وتهريب السلاح، والجرائم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، كما أنها تهدد أمن المجتمعات

القضية الرابعة

قضايا الأمن المتعلقة بـ (مافيا) تجارة المخدرات، وأساليب التهريب الحديثة، واستخدام التكنولوجية المتطورة في الكشف عن المخدرات واستخدام جماعات التهريب لشخصيات مستترة من بعض البلدان بالاضافة إلى استهداف الدول النامية لزيادة حجم المشكلة بها دون غيرها وأصبحت سوقاً تجارياً مضموناً لتجارة المخدرات.

القضية الخامسة

قضايا الأمن المرتبطة بالحوادث المرورية التي أصبحت تشكل نسبة غير قليله من ضحايا القتل الخطأ بالاضافة إلى ما تسببه من أضرار بالغة اقتصادية وسيكولوجية في شخصية الذين يتعرضون لتلك الحوادث.

القضية السادسة :

قضايا العنف والاعتداء على الإنسان بأشكاله المختلفة سواء الاعتداء

على حريته أو على ممتلكاته أو على مؤلفاته التي تعبر عن عمله وأفكاره وخبراته المختلفة وبالتالي يؤثر ذلك على أمن الإنسان وأمان أسرته في المجتمع الذي يعيش فيه .

القضية السابعة :

قضايا تتعلق بتكنولوجيا الأمن والأساليب التقنية التي يجب أن تنظر من وقت لأخر ملاحقة لتطورات العصر مثل استخدام الاساليب الإلكترونية في غسيل الأموال أو أساليب تبادل المعلومات بين الدول فيما يتعلق بالأمن في المجتمع .

القضية الثامنة :

ترتبط البحوث الميدانية بصفه أساسية بالجوانب الحقلية التي ترتبط بصورة تطبيقية بحياة الإنسان . ونلاحظ أن الإنسان يعاني في العصر الحالي من عدم الأمن والشعور بالقلق وعدم الحماية المدنية ، ويختلف ذلك من مجتمع إلى آخر ولكن يتطلب الأمر ضرورة الاهتمام والتوجه نحو الموضوعات التي تعالج كيفية تحقيق الأمن للإنسان ، سواء من حيث دور رجال الشرطة والأمن أو من حيث ايجاد مستحدثات في القواعد والنظم الأمنية وطرق مكافحة الجريمة ، والتعرض للحماية المدنية كمطلب يحقق استقرار الإنسان وإحساسه بالقدرة على مواجهة الطوارىء والأزمات في أشكالها المختلفة .

المراجـــــع

المراجع العربية:

١ ـ حسن، عبدالباسط محمد. أصول البحث العلمي الطبعة الثامنة القاهرة : مكتبة وهبه، ١٩٨٢م

٢ ـ شفيق، محمد. البحث العلمي الاسكندرية المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٦م.

٣ ـ عبدالعال، عبدالعليم عبدالحكيم البحث في الخدمة الاجتماعية. القاهرة دار الحكيم للطباعة والنشر، ١٩٩٣م.

٤ ـ محمد، علي محمد مقدمة في البحث الاجتماعي بيروت دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨٣م

المراجع الأجنبية:

1 - Babbie-Earl. The Practice of Social Research. Belmont, Califormia Wadsworth Publishing Company, 1989.

2 - Gerald T. Powers; Thomas M. Meenachan. Practice Focused Reseach. N. J: Prentice Hall, Inc., 1985.

3 - Horalam , M.,et al. Society Themes and Perspectives. London: Unvitn Press, 1990

4 - Monette R. Duane; Theomas J. Sullivan. Applied Social Research. Holt, Rinehart and Winston, Inc., 1990.

١.

٢.

٣.

٤.